مجلة الباحث
موقع المجلة: https://journals.uokerbala.edu.iq/index.php/bjh/

أوجه النقض النحوي في باب المنصوبات من الأسماء في كتاب البسيط شرح الكافية لركن الدين الاستراباذي

ا.د.نجاح فاهم صابر العبيدي
أمير رعد كاظم

جامعة كربلا/كلية التربية للعلوم الإنسانية/قسم اللغة العربية/الدراسات العليا/اللغة

معلومات الورقة البحثية

الكلمات الرئيسية:

النقض النحوي، البسيط في شرح الكافية، المنصوبات، الدرس النحوي.

المستخلص باللغة العربية:

يُعالج هذا البحث قضية النقض في الأسماء المنصوبة في كتاب البسيط في شرح الكافية لركن الدين الأستراباذي (ت 686هـ)، وهو من أبرز الشروح النحوية التي استوعبت مسائل الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفيّة، وكشفت عن آليات الجدل النحوي ومسالك الحجاج في معالجة أبواب المنصوبات. وقد انطلق البحث من إشكالية محورية مؤداها: كيف عالج الأستراباذي مسائل النقض في الأسماء المنصوبة، وما أثر ذلك في توجيه الترجيح النحوي وإبراز قوة الاستدلال بين المذاهب؟ وسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أهمها: بيان مفهوم النقض وصلته بالجدل النحوي، ورصد المسائل التي تجلّى فيها في أبواب الأسماء المنصوبة في كتاب البسيط، والكشف عن موقف الأستراباذي من آراء النحويين فيها، وبيان الأسس التي اعتمدها في قبول الأقوال أو ردّها أو الترجيح بينها. واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء نصوص البسيط، وتتبع المواضع التي عرض فيها الأستراباذي مسائل الخلاف والنقض في المنصوبات، ثم تحليل طرائق الاستدلال والاعتراض والترجيح فيها، مع موازنة مواقفه بمواقف عدد من أئمة النحو، مثل: سيبويه، والمبرّد، والفرّاء، والزجّاج، وابن عصفور، والأنباري. وقد تناول البحث مسائل متعددة، من أبرزها: العامل في نصب المفعول به، وعلة نصب المفعول لأجله، وعلة نصب المفعول معه، وعامل النصب في المستثنى، والعامل الناصب للمنادى، ونصب تابع (أيّ) في النداء، ونصب المنادى المكرّر. وأظهر التحليل أنّ الأستراباذي لم يكن مجرّد ناقل للآراء، بل مارس فحصًا نقديًّا منهجيًّا، فوازن بين الحجج، وناقش العلل، وردّ ما رآه ضعيفًا، ورجّح في كثير من المواضع ما يسنده الدليل الأقوى، من غير أن يلتزم التعصب المطلق لمذهب بعينه. وخلص البحث إلى أن النقض في مسائل الأسماء المنصوبة عند الأستراباذي مثّل أداة علمية فاعلة للكشف عن مواطن الضعف في التعليل النحوي، وأسهم في إبراز طبيعة الجدل بين البصريين والكوفيين في هذا الباب، كما كشف عن أن البسيط يقدّم مادة علمية غنية تُظهر استقلال الأستراباذي في النظر وميله إلى التحقيق والتدقيق في مناقشة العلل والعوامل. وبذلك يتبين أن دراسة النقض في الأسماء المنصوبة عند الأستراباذي تكشف عن جانب مهم من نضج التفكير النحوي العربي، وتبرز قيمة البسيط في شرح الكافية بوصفه ميدانًا واسعًا للحوار العلمي والتمحيص النقدي في قضايا النحو العربي.

doi: xx.xxxx

1. المقدمة

يُعَدّ الدرس النحوي العربي من أعمق ميادين التراث اللغوي وأكثرها ثراءً وتنوعًا، إذ لم يكن مجرّد ضبطٍ للقواعد أو تقنينٍ للأحكام، بل تجاوز ذلك إلى ممارسةٍ فكريةٍ دقيقة كشفت عن رصانة العقل العربي وقدرته على التحليل والاستنباط وإعمال النظر النقدي. وقد تميز هذا الدرس بآلياتٍ منهجية متعددة، كان من أبرزها النقض النحوي، بوصفه سبيلًا إلى اختبار الآراء، وتمحيص العلل، ودحض الحجج التي لا تنهض بالدليل، وهو ما يعكس طبيعة التفاعل العلمي بين المدارس النحوية الكبرى، وفي مقدمتها المدرستان البصرية والكوفيّة، وما نتج عن ذلك من ثراءٍ جدلي أسهم في بناء النظرية النحوية العربية وتطويرها.

وفي هذا السياق، يبرز كتاب البسيط في شرح الكافية لركن الدين الأستراباذي (ت 686هـ) بوصفه من أهم الشروح النحوية الجامعة التي استوعبت دقائق الخلاف بين النحويين، واحتضنت مادةً علمية واسعة في أبواب العربية المختلفة، ولا سيما في باب المنصوبات. وقد أبان الأستراباذي في هذا الكتاب عن شخصيةٍ علميةٍ ناقدة، لم تكتفِ بعرض الأقوال ونقلها، بل تجاوزت ذلك إلى فحصها ومناقشتها وموازنتها والترجيح بينها، معتمدًا في كثير من المواضع على آلية النقض في إبطال الرأي الذي يراه أضعف حجة أو أقل اتساقًا مع أصول الصناعة النحوية. ومن هنا تبدو قيمة الأستراباذي في كونه لم يكن متعصبًا لمذهبٍ على حساب آخر، بل كان يميل إلى التحقيق والتدقيق، فيردّ على الكوفيين في مواضع، ويناقش البصريين في مواضع أخرى، ويستقلّ أحيانًا برؤيةٍ تكشف عن عمق نظره وسعة اطّلاعه.

وتكمن أهمية هذا البحث في أنه يتناول النقض في الأسماء المنصوبة في كتاب البسيط في شرح الكافية، بوصفه مجالًا تتجلّى فيه بوضوح حيوية الجدل النحوي وتعدّد مسالك التعليل. فالأسماء المنصوبة من أكثر أبواب النحو ثراءً بالخلاف، لتعلقها المباشر بمسألة العامل والعلة والقياس، ولذلك شكّلت ميدانًا رحبًا لتباين الأنظار بين النحاة. ومن هنا يسعى هذا البحث إلى الكشف عن المواضع التي تجلّى فيها النقض في هذا الباب، وبيان كيفية توظيف الأستراباذي له في مناقشة مسائل المنصوبات، وأثر ذلك في توجيه الأحكام النحوية وإبراز قوة الحجاج العلمي في التراث العربي.

وتتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي: كيف عالج الأستراباذي مسائل النقض في الأسماء المنصوبة في كتابه البسيط، وما الأثر العلمي الذي ترتب على ذلك في توجيه النظر النحوي وإبراز قيمة الجدل في بناء المسألة النحوية؟ ويتفرع عن هذا السؤال جملة من التساؤلات، منها: ما أبرز مسائل النقض التي ظهرت في باب الأسماء المنصوبة؟ وما المنهج الذي اعتمده الأستراباذي في عرض الأقوال ونقدها؟ وإلى أي حدّ أسهم هذا النقض في ترجيح بعض المذاهب أو إضعاف بعضها الآخر؟

وقد سعى البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف، من أبرزها: الكشف عن مفهوم النقض وصلته بالجدل النحوي، ورصد المسائل التي ظهر فيها في باب الأسماء المنصوبة في البسيط، وتحليل مسالك الأستراباذي في مناقشة الأقوال النحوية ونقدها، وبيان موقفه من آراء النحاة في هذه المسائل، مع إبراز القيمة العلمية لهذا النقض في إثراء الدرس النحوي العربي.

واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على استقراء نصوص البسيط في شرح الكافية، وتتبع المواطن التي عرض فيها الأستراباذي مسائل النقض في باب المنصوبات، ثم تحليل هذه المواطن للكشف عن طبيعة الاعتراضات التي يوردها، والعلل التي يستند إليها، وطريقة بنائه للحجة النحوية في الترجيح أو الرد. كما اقتضت طبيعة البحث موازنة موقفه بمواقف عدد من النحاة، مثل: سيبويه، والمبرّد، والفرّاء، والزجّاج، وابن عصفور، والأنباري، وغيرهم ممن كان لهم حضورٌ في مسائل المنصوبات.

وقد توزعت مادة البحث على مسائل تناولت أبرز مظاهر النقض في أبواب الأسماء المنصوبة، مثل: العنصر النحوي المولِّد لحالة النصب في المفعول به، ونقض علة إعراب المفعول لأجله، ونقض علة نصب المفعول معه، ونقض علل عامل النصب في المستثنى، والنقض في العامل الناصب للمنادى، ونصب تابع (أيّ) في نحو: يا أيها الرجل، ونصب المنادى المكرّر. وقد كشف التحليل أن الأستراباذي كان يتعامل مع هذه المسائل بعينٍ نقدية متفحصة، فيوازن بين وجوه الاستدلال، ويعرض الاعتراضات، ويُعمل النظر في قوة التعليل أو ضعفه، بما يؤكد أنّ النقض عنده لم يكن مجرّد ردٍّ شكلي، بل أداةً علميةً لإحكام النظر وتقويم الرأي.

ومن هنا، فإن هذا البحث يسعى إلى إبراز النقض في الأسماء المنصوبة بوصفه ممارسةً علمية أصيلة تكشف عن عمق الجدل في التراث النحوي، وتُظهر مكانة الأستراباذي في تطوير الدرس النحوي العربي من خلال رؤيته النقدية المتوازنة، التي جمعت بين استيعاب التراث السابق والقدرة على مساءلته وتحليله. وبذلك تتضح قيمة البسيط لا بوصفه شرحًا تعليميًا فحسب، بل بوصفه نصًّا علميًا غنيًا بالحجاج والمناظرة والتدقيق، يكشف عن نضج الفكر النحوي وثراء بنيته التحليلية.

2. الدراسات السابقة

حظي ركن الدين الأستراباذي (ت 686هـ) باهتمام عدد من الباحثين الذين تناولوا شخصيته وآراءه النحوية ومكانته في الدرس العربي، فتنوّعت دراساتهم بين من عرض منهجه في شرح الكافية، ومن درس اختياراته في بعض القضايا النحوية، ومن تتبّع مواقفه من الخلاف بين البصريين والكوفيين، ومن حاول الكشف عن أثره في تطور الشرح النحوي في المراحل المتأخرة.

وقد ركزت بعض هذه الدراسات على إبراز شخصية الأستراباذي العلمية ووعيه الدقيق بمسائل الصناعة النحوية، كما عنيت دراسات أخرى ببيان موقفه من العلل والعوامل، أو بمقارنة آرائه بآراء من سبقه من الأعلام، كسيبويه، والمبرّد، والفرّاء، والزجّاج، وغيرهم. وذهبت بعض البحوث إلى تأكيد نزعة الأستراباذي النقدية، وكشف ميله إلى التحقيق والاستقلال في الحكم، إلا أنّ هذه الجهود بقيت – في الغالب – موزعة على موضوعات عامة أو جزئية، ولم تتجه إلى تخصيص النقض في الأسماء المنصوبة ببحث مستقل يكشف بنيته ومنهجه ووظيفته العلمية في البسيط.

وعلى الرغم من أهمية هذه الدراسات وما قدمته من تمهيد نافع لفهم منهج الأستراباذي، فإنها لم تُفرد ظاهرة النقض في باب المنصوبات بوصفها ظاهرةً منهجية قائمة بذاتها، ولم تدرسها من حيث مواضعها وآلياتها وأثرها في ترجيح الأقوال وإبراز طبيعة الجدل النحوي. فكثيرًا ما وردت الإشارة إلى النقض عرضًا أثناء تناول مسائل الخلاف، دون أن يُتناول باعتباره أداةً تحليلية مركزية تكشف عن طريقة تفكير الأستراباذي وبنيته الاستدلالية.

ومن هنا جاء هذا البحث ليسدّ هذه الثغرة، من خلال دراسة النقض في الأسماء المنصوبة في كتاب البسيط في شرح الكافية، والكشف عن أبرز مسائله، وتحليل طرائق الأستراباذي في توظيفه، وبيان أثره في إثراء الدرس النحوي العربي، بما يبرز قيمة هذا الكتاب ومكانة صاحبه في مسيرة التفكير النحوي.

4. الأطر النظرية والتطبيقية

أ-مفهوم النقض لغة واصطلاحا:

يُحيل مفهوم)النقض(في أصله اللغوي إلى عملية إبطال ما كان محكمًا، سواء أكان عقدًا، أو بناءً، أو عهدًا موثقًا، ويُفهم من هذا أنّ)النقض(ضدّ الإبرام، كما تشير إليه مادة نقض في معاجم اللغة، يقول ابن منظور في لسان العرب معرفًا النقض بأنه: "إِفْسادُ مَا أَبْرَمْتَ مِنْ عَقْدٍ أَو بِناء، النَّقْضُ نَقْضُ البِناء والحَبْلِ والعَهْد. غَيْرُهُ: النَّقْضُ ضِدُّ الإِبْرام، نقَضَه يَنْقُضُه نَقْضاً وانْتَقَضَ وتَناقَضَ"(ابن منظور، 1914، 19/ 88) ، وهي إشارة صريحة إلى فعل يعيد الأمور إلى ما قبل حالتها المستقرة أو المكتملة وفي الإطار ذاته، وتُظهر مادة (ن ق ض) في اللغة العربية ثراءً اشتقاقيًّا، إذ وردت على أوزان ثلاث: (نقَض) بفتح القاف، و(نقُض) بضمّها، و(نقِض) بكسرها، ولكل بناء دلالة مخصوصة بحسب السياق.

ف (النقض) بالفتح : إفساد ما أبرمت من حبل أو عهد(الفراهيدي، 1980 ٥/٥٠) (الأزهري، 1964 : ٨/٢٦٩) ، وقد طرق القرآن هذه الموارد المتعددة في آياته،فقال في النحل / ٩٢ : ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَاثًا)، في (نَقَضَتْ غزلها) أي: أعادته إلى سيرته الأولى بعد الإبرام والإحكام، فالإنقاص هو : "ما نقض بعد الفتل غزلا كان أو حبلا"(الحنبلي، 1998 : ١٢/١٤٩)

أما نقض العهد أو الميثاق فقد جاء في سبعة موارد في كتاب الله تعالى،وهي على النحو الآتي(كيطان، 2018، : 5_7) :

فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ وَكُفْرِهِمْ بِآيَاتِ اللَّهِ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَوْلِهِمْ قُلُوبُنَا غُلْفٌ ۚ بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُونَ إِلَّا قَلِيلًا [النساء: 155]

عند التأمل في موارد استعمال لفظ)النقض(في القرآن الكريم، يتبيّن أن هذا المصطلح ارتبط غالبًا بمقامات تتعلق بـ(الميثاق، والعهد، واليمين)، وهي التزامات تعاقدية توثق بها الأقوال أو التعهدات، ثم يُتخلّى عنها عمدًا بعد الإقرار بها، وقد وصفت النصوص القرآنية هذا التراجع بـ)النقض(،إيذانًا بانهيار الالتزام، ونقض هيبته الأخلاقية والشرعية(كيطان، 5،2018_7)ومن هذا الأصل المعنوي، انتقل مصطلح النقض إلى مجالات مجازية أخرى في التراث العربي، أبرزها ما شاع في النقد الشعري، إذ تطلق)النقيضة(على القصيدة التي تُقال ردًّا على أخرى، بقصد مناقضتها أو نفي ما ورد فيها من أفكار ومعانٍ، وقد اشتهر هذا الأسلوب في شعر الهجاء بين فحول الشعراء، كما في نقائض جرير والفرزدق(الأزهري، 1964: ٨/٢٦٩) ، فالثاني يُنكر على الأول ما طَرَحَهُ من أفكار ومعان في قصيدته،ويأتي بنقيضها ولا يبتعد هذا المعنى كثيرا عن أصل معنى اللفظة،وهو الإفساد أو الإنكار)،إذ إن نَقْضَ البناء هو هدمه،ونقض الرأي هو هدمه ورده أيضا.

أما النقض بالضم، فقد نقل صاحب تاج العروس قول الصاغاني عن العبّاد أن "النُّقَضُ، كصُرَدٍ: نوعٌ من الأَخْذِ فِي الصِّراع"(الحنبلي، 1998: 91/19)

وفي الإطار الاصطلاحي، ورد)النقض(في التعريفات بمعنى: "بيان تخلّف الحكم المدّعى ثبوته أو نفيه عن الدليل الذي استُدل به عليه في بعض صوره"(الحنبلي، 1998 : 1/ 245) ، وهو توصيف يُظهر النقض باعتباره آلية نقدية تستهدف تفكيك العلاقة بين الدليل والمدلول، كما جاء فيه تعريف آخر بأنه: "حلّ تركيب الشيء والرجوع به إلى حالته الأولى"(السمين الحلبي، 1986 : ١/٢٣٤) .

ومع ذلك، فإن هذا المصطلح)النقض(لا يُعد من المصطلحات الشائعة أو المخصوصة في الأدبيات النحوية، إذ لا نجد له حضورًا صريحًا بوصفه مفهوما مصطلحيا عند الأقدمين من النحاة، ويبدو أن توظيفه الاصطلاحي ظل حكرًا على ميادين معرفية أخرى، كالفقه وأصوله، والمنطق(الشاهر، 2020:: 36) .

النقض النحوي هو هدم حجة نحوية لعالمٍ بالحجة من عالمٍ آخر، ويُقصد به إبطال القول السابق أو ترجيح غيره عليه بالدليل العقلي أو السمعي.

ب- مسائل النقض النحوي في المنصوبات

المسألة الأولى: نقض علة نصب المفعول معه:

هو الاسم الذي يُساق بعد واو تُفيد معنى)مع(وتُفصح عن دلالة المصاحبة دون أن تقتضي مشاركة في الحكم (البصروي، 2000، 176)، كما في قولك: (استوى الماءُ والخشبةُ) فـ)الخشبة(في المثال ليست في عداد المشاركين للماء في حقيقة الاستواء، بل اقترنت به اقتران حضورٍ لا اقترانَ اشتراك، وقد اتّفق النحويون على أن الاسم الواقع عقب واو المعية منصوب، غير أنّهم اختلفوا في تعيين العلّة النحوية أي العامل التي أوجبت هذا النصب، وهو ما أورده ركن الدين بقوله: "واختلفوا في عامله، فقال البصريون: إنّ العامل فيه هو الفعل بواسطة الواو التي بمعنى مع، وقال الكوفيون: إنه منصوب على الخلاف أي على جهة التغاير بين ما قبل الواو وما بعدها وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بعامل مقدّر" (الاستراباذي، 1427، 505–506).

رأى الكوفيون أن سبب نصب)المفعول معه(يرجع إلى وجود تعارض دلالي بين ما قبل واو المعية وما بعدها؛ لأن الفعل لا يصحّ تكراره حين لا يكون المعنى مشتركًا بين الطرفين، فمثلًا، لا يُقال: (استوى الماء واستوت الخشبة)، لأن)الخشبة(لم تكن في حال عوج لتُسوّى، وإنما حصل التساوي بينهما دون أن تتصف الخشبة بالفعل ذاته، ولما اختلف مضمون ما بعد الواو عن ما قبلها بخلاف قولنا: (قام زيد وعمرو)، إذ الفعل مشترك – حُكم على الاسم الواقع بعد الواو بالنصب على وجه)المخالفة((الأنباري، 2002، 31؛ الفراء، د.ت.، 33–34)، وقد لخّص العكبري هذا التوجه بقوله: إن الطرف الثاني في الجملة لا يُسند إليه الفعل، بل هو منقوض في المعنى، ولهذا فالمقصود هو: ساوى الماءُ الخشبةَ (العكبري، 2011، 61)، لكن الاستراباذي ردّ هذا الرأي، مبينا أن مجرد كون الشيء مخالفا لغيره لا يستلزم نصب (الاستراباذي، 1427، 507)، وموافقا في ذلك رأي ابن يعيش، الذي رأى أن القول بالمخالفة لا يصح؛ لأننا لو سوّغنا النصب بهذا التعليل، لجاز أيضا نصب الأول لمخالفته الثاني، وهذا باطل في القياس، إذ المخالفة متبادلة، فلا تكون مبررا نحويا للنصب من طرف دون الآخر (ابن يعيش، د.ت.، 49).

ورأى البصريون أن الاسم الذي يأتي بعد واو المعيّة منصوب بالفعل الذي يسبقه، باعتبار أن الواو تُؤدّي وظيفة)مع(دون أن تغيّر معنى الجملة، ولهذا، تعاملوا مع هذا الاسم على أنه منصوب مثل المفعول به تمامًا، لا فرق في الإعراب، وإن اختلف في السبب، وقد صرّح سيبويه بهذا المعنى حين قال إن هناك بابًا من الأسماء يظهر فيه الفعل ويتعدى إليه، فيكون الاسم مفعولًا به ومعه في الوقت نفسه، ومثاله:)ما صنعتَ وأباك(، أي:)ما صنعت مع أبيك(، وكذلك)لو تُركتِ الناقةُ وفصيلُها(، أي:)مع فصيلها((سيبويه، د.ت.، 297)، فـ) وهكذا، فإن)الأب(و)الفصيل(لا يدخلان في الفعل من باب الاشتراك، بل من باب المصاحبة، وقد نصبتهما الواو من خلال الفعل، دون تغيير في المعنى الأصلي.

وقد دعم البصريون هذا الرأي بحجة أن الفعل قد يكتسب قدرة على التعدي بوجود الواو، كما يكتسبها من خلال أدوات مثل الهمزة أو التضعيف، كقولك:)أخرجت زيدًا(أو)خرّجت زيدًا(، وبالطريقة نفسها، فإن الواو أتاحت للفعل أن يتعدّى لما بعدها من أسماء (الأنباري، 2002، 207؛ الشاطبي، 2007، 321)، وهذا هو رأي أكثر النحاة (الباقولي، 2002، 346؛ ابن يعيش، د.ت.، 49؛ المرادي، 1992، 155؛ الشاطبي، 2007، 321؛ السيوطي، 1998، 176).

وقد تبنّى هذا الرأي ركن الدين، واعتبره أقوى الآراء؛ لأنه يرى أن النصب لا يحصل إلا بعامل واضح، وأن الفعل هو هذا العامل متى ما جاءت الواو لتربطه بالاسم التالي (الاستراباذي، 1427، 507)، لكن الأخفش كان له رأي آخر؛ فقد اعتبر أن الاسم الذي يلي الواو منصوب لأنه في حكم الظرف، أي أنه يشير إلى الزمان أو المكان الذي وقع فيه الفعل، وكأنك قلت: "سرت مع النيل"، ثم حُذفت)مع(ووُضعت الواو بدلًا منها، فبقي الاسم منصوبًا، لا لأنه مفعول به، بل لأنه ظرف بالمعنى (الأنباري، 2002، 206؛ العكبري، 2011، 379؛ ابن يعيش، د.ت.، 49؛ العوادي، 2008، 177).

المسألة الثانية: نقض علل عامل النصب في المستثنى:

اختلفت آراء النحاة حول العلة التي تُنشئ النصب في المستثنى الواقع بعد)إلا(، حتى إنّ أقوالهم اضطربت، وتضاربت الروايات في نسبة كل قول إلى قائله، مما جعل من هذه المسألة إحدى أكثر قضايا الاستثناء غموضًا وتعقيدًا (المرادي، 1992، 516)، وقد نوّه ركن الدين بهذا التباين، رأى إنهم اختلفوا في أن العامل في المستثنى أيّ شيء هو؟" (الاستراباذي، 1427، 571–572)، في إشارة واضحة إلى تعدّد المواقف وتناقض الأفهام.

فمن جهة، يرى فريق من البصريين أن العامل هو الفعل نفسه، لكن عمله لا يقع مباشرة، بل يتمّ عبر)إلا(التي تقوم بوظيفة الرابط بين الفعل والمستثنى، وهناك اتجاه آخر داخل البصرة أيضًا يرى أن)إلا(هي التي تعمل بنفسها في الاسم الذي يليها، كونها تؤدي معنى)استثنى(، أما الفراء، فذهب إلى مذهب غريب الطابع، إذ اعتبر)إلا(تركيبًا من)إن(و)لا(، فيُفهم نصب الاسم بعدها في سياق الإثبات على أنه أثر لـ"إن"، ورفعه في سياق النفي لكونه واقعًا بعد)لا((الاستراباذي، 1427، 571–572).

وقد نقض ذلك سيبويه. فنُقل عنه أنّ الفعل هو العامل، شريطة توسّط)إلا(، لكن هذا الرأي رُدّ؛ إذ قد تُنصب الأسماء بعد)إلا(وإن لم يتقدّمها فعل، كما في: "القوم إخوتك إلا زيدا" (ابن عصفور، د.ت.، 253)، ونُسب له أيضا أن العامل هو)إلا(نفسها (الجرجاني، د.ت.، 20؛ الجرجاني، 1988، 189)، وهو ما اختاره الجرجاني (ابن مالك، 1990، 271) وابن مالك (ابن عصفور، د.ت.، 253)، كما نُسب إليه أن العامل هو تمام الكلام، وهو الرأي الصحيح عند ابن عصفور (المرادي، 1992، 517) والمرادي (المرادي، 1992، 517)، ومع ذلك، لم يُصرّح سيبويه بأيٍّ من هذه الآراء صراحة، وإنما قال: يكون الاسم بعدها خارجا مما دخل فيه ما قبلها، عاملا فيه ما قبلها من الكلام، كما تعمل)عشرون(فيما بعدها إذا قلت: عشرون درهما (سيبويه، د.ت.، 310)، وفي مقابل ذلك نقل عن الكسائي أن نصب المستثنى بعد)إلا(يعود إلى دلالة)المخالفة(بين ما قبل الأداة وما بعدها (ابن عصفور، د.ت.، 253)، كما ورد عنه قول آخر يُشير إلى أن النصب حاصل بتقدير)أن(محذوفة تُفهم من السياق، والتقدير: (قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم) (الأنباري، 2002، 225؛ الزبيدي، 1987، 174)، وقد شارك المبرّد والزجّاج في هذا الباب بمواقف خاصة، ولا سيّما المبرّد، الذي نُسب إليه أنه يرى)إلا(نفسها هي العامل في نصب المستثنى، وهو ما حكاه الأنباري عن جماعة من النحاة، قائلاً: إن أبا العباس المبرّد كان ممن يقول إن)إلا(هي العامل (الأنباري، 2002، 225)، لكن الرجوع إلى مصنّفات المبرّد يُظهر صورةً أكثر دقة، إذ يتبيّن أنه لا ينسب العمل إلى)إلا(بصفتها المباشرة، بل يرى أنّ)إلا(مجرد علامة أو قرينة تدل على وجود فعل محذوف يقوم بمهمة النصب، ففي تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [البقرة: 249]، صرّح بأن النصب إنما وقع على فعل مقدّر، وأن)إلا(إنما هي المؤشّر على ذلك الفعل، فقال: "نُصب هذا على إضمار معنى الفعل، و(إلا) دليل عليه؛ فإنك إذا قلت: (جاءني القوم)، لم يُفهم أن (زيدًا) منهم، فإذا أضفت: (إلا زيدًا)، فالمعنى: (أستثني زيدًا) أو (لا أعني زيدًا) ممن ذكرت" (المبرّد، د.ت.، 613)، وقد تعددت الآراء المختلفة في ذلك منها:

1- رأي الفراء: ذهب الفراء إلى رأي فريد في بابه، إذ اعتبر أن)إلا(هي الأداة التي تنصب المستثنى بنفسها، معللًا ذلك بأنها ليست أداة بسيطة، بل تركيب أصلي من)إن(و)لا(، ووفقًا لهذا التفسير، تعمل)إن(على النصب في جملة الإثبات، بينما تؤثر)لا(على الرفع في النفي، فجاء تأثير)إلا(مزدوجًا بحسب السياق (الفراء، د.ت.، 377؛ العكبري، 2011، 400؛ الحلواني، د.ت.، 214).

2- اتجاه السيرافي، والفارسي، وابن الباذش: هؤلاء النحاة رأوا أن الفعل هو من يُحدث النصب في المستثنى، لكن عمله لا يكون قائمًا بذاته، بل يُقوّى بوساطة)إلا(، أي أن)إلا(لا تعمل بمفردها، بل تُعزز قدرة الفعل، حتى وإن كان فعلًا غير متعدٍّ في أصله، وقد نقل الأنباري هذا الرأي عن غالبية البصريين، وبيّن أن)إلا(تعمل عمل الحروف التي تُعدّي الأفعال إلى ما لم تكن تتعدّى إليه بطبيعتها (الأنباري، 1997، 116)، وقد سلك على هذا المنهج أيضا السهيلي (السهيلي، 1992، 63)، والمالقي (المالقي، 1394، 91) الذي تبنّى هذا التوجيه القائم على أن)إلا(تُسهم في تقوية الفعل وجعله متعديا إلى ما بعدها، فتُصبح العلاقة تركيبية ومعنوية في آنٍ واحد.

3- طرح ابن خروف: فقد ذهب إلى أن الفعل هو العامل المباشر في نصب المستثنى، دون أن يكون لـ)إلا(أثر نحوي مستقل، وأيّده في هذا الرأي ابن مالك، حين قال إن ما قبل)إلا(هو الذي يُحدث النصب، ولا حاجة لافتراض عامل إضافي (ابن مالك، 1990، 277؛ ابن خروف، د.ت.، 958)، وبعد هذا التنوع الواسع في الأقوال، يرى بعض العلماء أن هذه النقوض لم تُثمر كثيرًا في تقعيد واضح أو ضبط عملي، بل أفرزت مشقة على الدارس والمفسّر، ومن هذا المنطلق، اتخذ السيوطي موقفًا حياديًا، فقال: "لم يترجّح عندي قولٌ منها، فلذلك أرسلت النقض" (السيوطي، 1998، 188).

لو تأملنا موقف الاستراباذي من مسألة عامل)المستثنى(، لوجدناه يقف بوضوح ضد رأي الفراء، معتبرًا أن القول بتركيب (إلا) من (إن) و(لا) يفتقر إلى أي مستند لغوي صريح أو شاهد نحوي معتبر، كذلك رفض الرأي القائل بأن)إلا(تقوم مقام الفعل (استثنى)، وعلل رفضه بحجّة دقيقة: لو كانت)إلا(تؤدي هذا الدور فعليًا، لكان نصب الاسم بعدها لازمًا في كل الحالات، غير أن الواقع النحوي يثبت خلاف ذلك؛ فالمستثنى قد يُرفع بلا خلاف،

بل وقد يُنصب بأدوات أخرى غير (إلا) (الاستراباذي، 1427، 572)، وعليه، فإن تجاوز هذا التنازع في الآراء لا يتحقق إلا بالنظر إلى)إلا(بوصفها أداة ذات طابع فاعل في البناء النحوي، وليست مجرّد وسيط، فهي بتركيبتها ومعناها تقف على مشارف)شبه الفعل(، إذ تستدعي ما بعدها استدعاءً يُشبه ما يفعله الفعل مع مفعوله، وتؤدي وظيفة دلالية قريبة من الفعل "استثنى"، من حيث الإخراج من الحكم وتحديد الخارج، بل إن بنيتها تجعلها أقرب إلى الأدوات ذات السلطة الإعرابية، لا إلى أدوات الحصر أو العطف المحض.

فإذا كانت تستوفي هذه الخصائص وتُنتج أثرًا نحويًا مباشرًا، فليس ثمة ما يمنع عقلًا أو اصطلاحًا من اعتبار)إلا(عاملة في المستثنى، على جهة الاستقلال، دون حاجة إلى تقدير فعل سابق أو لاحق (بلحاف، د.ت.، 165).

المسألة الثالثة: النقض في العامل الناصب للمنادى

المنادى: هو اللفظ الاسمي الذي يُستحضَر نداءً بواسطة (يا) أو إحدى أدوات النداء التي تُلحَق بها، كـ(الهمزة) المُستعملة في استدعاء القريب، و)أي(، و)أيا(، و)هيا(المُخصّصة لنداء البعيد، سواء استُعملت هذه الأدوات على جهة التحقيق في النطق أو على سبيل التقدير في المعنى (الأبذي، 1993، 114)، وقد تعدّدت أنظار النحويين في استجلاء الجهة العاملة في هذا الباب، وظهر في سياق ذلك مذاهب وتفسيرات.

فقد ذهب سيبويه (سيبويه، د.ت.، 291) ومعه جمهور البصريين على أنّ المنادى يُقدَّر له عامل محذوف هو فعل من نحو)أنادي(أو)أدعو(، وقد استغني عنه لكثرة تداوله في الخطاب، فغلب الحذف وصارت أداة النداء)يا(قائمة مقامه في الدلالة على معنى الطلب، فحين يقول المتكلم:)يا زيدُ(، فإنما هو بمنزلة قوله: (أدعو زيدًا) أو)أنادي زيدًا(، أي إن)يا(أفادت إرادة النداء،)فحلّت محل الفعل((الزجاج، 1988، 119؛ الفارسي، د.ت.، 327؛ العكبري، د.ت.، 325)، فصارت أداة إنشائية قائمة بالمعنى، لا مجرد حرف تنبيه، وهذا ما جاء عن المدرسة البصرية التي تشترط تقدير العامل في المواضع التي اقتضى فيها الاستعمال حذفَه، وترفض النقض لمجرد غياب اللفظ الصريح ما دام المعنى قائمًا به وظيفيًا.

وقد نقض فريق آخر من النحويين الرأي السابق إذ اعتبروا أدوات النداء نفسها هي العاملة في المنادى، مُستندين في ذلك إلى ما قرّروه من كون هذه الحروف قد أشبهت الأفعال في الدلالة على الحدث والإنشاء، إذ يرون أنّ الفعل يُعبّر عن (العمل الحقيقي)، وكذلك تفعل أدوات النداء، فهي تُباشر المعنى ذاته من حيث الأداء، ومن ثَمّ، فإنّ قول القائل:)يا زيدُ(، يُعدّ بمعنى)ناداه((الموصلي، 1419، 188)، أي إنّ الأداة (يا) قد أدّت وظيفة الفعل الإنشائي دون حاجة إلى تقدير محذوف، وقد تبنّى هذا الرأي كلّ من الجليس الدينوري (الدينوري، 1994، 54) والجرجاني (الجرجاني، 1988، 197)، غير أنّ من جعل الأداة هي العاملة في المنادى، لم يتفقوا في تفسير وجه هذا العمل، فحصل بينهم نوع من التنوّع في التعليل، لا يُعدّ من باب النقض، بل من باب التغاير في فهم الأثر التركيبي والدلالي للأداة مع المنادى.

ومن الآراء التي طُرحت كذلك، ما ذهب إليه بعض النحويين من اعتبار أدوات النداء بمثابة أسماء أفعال تؤدي معنى (أدعو)، على نحو ما يُقال في (صه) بمعنى)اسكت(، و)أف(بمعنى)أتضجر((السيوطي، 1998، 26)، وقد نُسب هذا المذهب إلى أبي علي الفارسي (ابن يعيش، د.ت.، 127).

ومن الآراء التي طُرحت أيضًا في هذا السياق، ما ذهب إليه السهيلي من أنّ العامل في المنادى ليس لفظًا ظاهرًا، وإنما هو عاملٌ معنوي يتمثل في (القصد)، أي قصد المتكلم إلى المنادى بلفظه لا لشيء آخر، دون إخبارٍ عنه أو إضافة، فخرج بذلك عن أحكام الرفع كما في المبتدأ، وعن الجر كما في المضاف إليه، فاستحق النصب بقصد تخصيصه بالنداء (السهيلي، 1992، 61)، وقد أشار الأستراباذي إلى التناقض بين الآراء، إذ قال: "اعلم أن الناس اختلفوا في ناصب المنادى، فمنهم من يقول: إنه منصوب بفعل محذوف، ومنهم من قال: إنه منصوب بأسماء أفعال، ومنهم من قال: إنه منصوب بحروف النداء نفسها، باعتبارها نائبة عن الفعل للإيجاز والاختصار" (الاستراباذي، 1427، 409–410)، ورغم أنه لم يُعلن انحيازه الصريح إلى مذهب دون آخر، إلا أن تضعيفه للمذاهب غير ما ذهب إليه سيبويه يُفهم على أنه ميلٌ ضمني نحو ترجيح مذهب البصريين، وهو موقفٌ لا يخرج عن منهج الأستراباذي في الترجيح المُبطّن، إذ يكتفي أحيانًا بالإشارة النقدية دون التصريح، مُراعيًا في ذلك مقتضيات الإنصاف مع التوجّه العلميّ في النقض الهادئ للمذاهب التي رآها أضعف حجّة.

المسألة الرابعة: نصب تابع (أيّ) في نحو: (يا أيها الرجل)

أجمع النحاة في الجملة على وجوب رفع التابع لاسم (أيّ) في أسلوب النداء، كما في قولك:)يا أيها الرجلُ(، وذلك لأن المنادى في هذا التركيب هو (الرجل) على الحقيقة، أما (أيّ) فليست سوى اسم مبهم يُتوصَّل به إلى المنادى المقصود، فلا يُقصد بذاته وإنما يُجرى عليه الحكم بحكم ما بعده، غير أنّ هذا الإجماع لم يَسلَم من النقض، إذ ناقضه المازني وتبعه الزجاج (ابن مالك، 1982، 1318)، فأجازا نصب "الرجل" حملاً على محل "أيّ"، وقد نقل الاستراباذي هذا الرأي قائلاً: "والتزم رفع الرجل عند الأكثرين...، وأجاز المازني والزجاج نصبه" (الاستراباذي، 1427، 429).

وقد ذهب جمهور النحويين إلى أنّ رفع صفة (أيّ) واجب في سياق النداء (ابن السراج، 1996، 377؛ الفارسي، 1996، 189؛ عبد القاهر، 1982، 778)، ويؤيد هذا الاتجاه قول المبرّد: "إذا قلت: يا أيها الرجلُ لم يصلح في (الرجل) إلا الرفع، لأنه المنادى في الحقيقة، و(أيّ) مبهم متوصّل به إليه" (المبرّد، 1994، 16)، وفسّر الاستراباذي هذا الحكم بأنّ الصفة وهي)الرجل(هي المقصودة بالندائي، في حين أنّ (أيّ) مع ما أضيف إليه يعامل معاملة الاسم المفرد في البناء التركيبي (الاستراباذي، 1427، 429)، ويتوافق هذا مع رأي سيبويه، الذي علل وجوب رفع النعت بقوله: "إنما صار وصفه لا يكون فيه إلا الرفع؛ لأنك لا تستطيع أن تقول: يا أيّ، ولا يا أيّها، وتسكت، لأنه مبهم يلزمه التغيير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: يا رجلُ" (سيبويه، د.ت.، 188).

وقد نقض المازني، ما ذهب إليه أغلب جمهور النحويين، فأجاز نصب تابع)أيّ(في نحو:)يا أيها الرجلَ(، بناءً على محل)أيّ النحوي(، إذ هي في موقع نصب، فرأى جواز إتباع الصفة لهذا المحل، وقد علل ذلك بالقياس على المنادى غير المبهم، كما في قولهم:)يا زيدُ الظريفَ(، إذ جاز نصب النعت حملاً على المحل (السيوطي، 1998، 38)، وقد نقل هذا القول ابن يعيش بقوله: "وقد أجاز المازني نصب ذلك حملاً على المحل قياسًا على غير المبهم" (ابن يعيش، د.ت.، 4)، غير أنّ هذا المذهب لم يَسلم من النقض، إذ أُخذ عليه أن الحمل على المحل لا يُصار إليه إلا بعد اكتمال المتبوع بنحوٍ يُستقل به في المعنى، و)يا أيها(لا تتمّ بها الجملة الندائية، إذ لا يُفهَم منها المعنى الكامل حتى يُذكر المضاف إليه، وهو ما يمنع الحمل على محلها قبل التمام (الاستراباذي، 1427، 249؛ السيوطي، 1998، 38)، وقد وافق الأنباري هذا الوجه، لكن بتحفظ، إذ قال: "وهو عندي قياس لو ساعده الاستعمال" (الأنباري، 1997، 128)، أي إنه مقبول من حيث الصناعة الذهنية، لكن لا سند له في لسان العرب (ابن مالك، 1982، 1318)، وأما ما نُسب إلى الزجاج من موافقة المازني في هذا الرأي، فقد أورده ابن مالك بقوله: "وأجاز المازني والزجاج نصب صفة أيّ قياسًا على صفة غيره من المناديات" (الزجاج، 1988، 98؛ الزجاج، 1988، 229).

المسألة الخامسة: نصب المنادى المكرّر

من الأساليب التي نقلها النحاة عن لسان العرب في باب النداء، ما ورد في نحو قولهم: (يا تيم تيمَ عديّ)، إذ ورد المنادى مكرَّرًا ومضافًا، وقد أجاز النحويون في هذا التركيب وجهين في الإعراب، أبرزُهما الوجه القائل برفع الاسم الأول ونصب الثاني.

الوجه الأول، أن يُرفع الاسم الأول، ويُنصب الثاني، وقد فسّروا هذا النصب بعدة احتمالات نحوية، منها: أن يكون الاسم الثاني بدلًا من الأول، أو أن يُعدّ منادى ثانيًا حُذفت منه أداة النداء، أو أن يُنصب على إضمار فعل، كأن يُقدَّر في التركيب: "يا تيم، أعني تيمَ عديّ".

الوجه الثاني: أن يُنصب الاسم الأول نفسه، على أنه مقحم في الجملة، أي داخلٌ دون أن يكون له موقع نحوي معتبر، ويُجعل الاسم الثاني هو المنادى الحقيقي، مضافًا إلى)عدي)، فتكون البنية الأساسية للنداء قائمة على الاسم الثاني، ويُعامل الأول كزيادة تأكيدية لا تغيّر من موقع الفاعلية في الخطاب.

وفي هذا السياق، هناك عدة مذاهب نحوية في تأويل هذا التركيب، أبرزها (أبو حيان، 1998، 2203–2204؛ الغلاييني، 1993، 150–151):

ومذهب سيبويه أنّ (تيمَ) الثانية في قولهم: (يا تيم تيمَ عديّ) هي التي تستكمل البنية الإضافية، أي أنّها بمنزلة المضاف إليه الحقيقي، في حين يُعدّ الاسم الأول –)تيم(– بمثابة المضاف، ويُفهم من هذا التحليل أنّ الاسم الثاني هو المتمم للتركيب (ابن يعيش، د.ت.، 10؛ السيوطي، 1998، 44)، وقد علّل سيبويه ذلك بقوله: "وذلك لأنهم علموا أنهم لو لم يكرروا الاسم، لكان الأول منصوبًا، فلما كرروا الاسم توكيدًا، تركوا الأول على الذي كان يكون عليه لو لم يكرروا" (سيبويه، د.ت.، 206) أي إنّ التكرار لم يغيّر من الوظيفة الإعرابية الأصلية، بل كان مجرد أداة تأكيد.

يرى ابن جنيّ أن مذهب سيبويه هو الأحق بالاتباع، والأكثر اتساقًا مع قواعد العربية، واصفًا هذا التحليل بأنه)الأيمن والأوفق(مقارنة بسائر الآراء المطروحة (ابن جني، د.ت.، 407).

وهو مذهب السيرافي، يذهب إلى تأويل تركيب النداء في نحو:)يا زيد زيد عمرو(على أن الجملة الثانية)زيد عمرو(واقعة موقع الصفة لما قبلها، كما في نحو:)يا زيد بن عمرو(، وعليه يُبنى الاسم الأول معنويا على ما يوافق حركة الاسم الثاني المعرب، فتأتي الفتحة في الاسم الأول تابعة لنصب الثاني (وذلك على سبيل الإتباع النحوي في الصفات) (سيبويه، د.ت.، 206؛ الاستراباذي، 1384، 388).

والمذهب المنسوب إلى الأعلم الشنتمري (ت ٤٧٦ هـ)، فقد رأى أن الاسمين في مثل هذا التركيب يجريان مجرى المركب العددي كـ)خمسة عشر(، فيُبنيان على الفتح، ثم يُضافان إلى ما بعدهما (وهذا تحليل يُسند البناء التركيبي إلى نظير عددي يقوّي وجه الشبه بين الظاهرتين) (أبو حيان، 1998، 2205؛ السيوطي، 1998، 44؛

الأزهري، د.ت.، 220)، وفي سياق عرض هذه الأقوال، نجد أن ركن الدين الأستراباذي قد اطّلع على هذه المذاهب وناقشها من وجهة نظر تحليلية دقيقة، إذ قسّم نصب المنادى الأول والثاني إلى ثلاثة أوجه محتملة:

أولًا: أن يكون الاسم الأول مضافًا إلى)عدي(، والثاني توكيدًا لفظيًا له، فينصب الأول للإضافة، والثاني للتوكيد، وهذا رأي سيبويه؛

ثانيًا: أن يكون المنادى الثاني هو المضاف إلى)عدي(، والأول حُذف منه المضاف إليه لدلالة الثاني عليه، كأنه قال:)يا تيمَ عدي(.

وثالثًا: أن يكون نصب الاسم الأول تابعًا للثاني على وجه الإتباع، وهو مذهب السيرافي (الاستراباذي، 1427، 433–434).

5. الخاتمة

تبيّن أن مسائل الأسماء المنصوبة عند الأستراباذي تُظهر أنّ باب المنصوبات من أكثر أبواب النحو قابليةً لظهور النقض، بسبب اتصاله المباشر بمسألتي العامل والعلة، وما يتفرع عنهما من تعدد في جهات التعليل وتباين في توجيه النصب. وأظهرت المسائل المدروسة أن الأستراباذي لم يكن يورد الخلاف لمجرد الحكاية، بل كان يتعامل معه بوصفه مادةً للتحليل والتمحيص، فيعرض القول وحجته، ثم يعقبه بالنقض أو التقوية أو الترجيح، مما يكشف عن منهج نقدي واضح في بناء المسألة النحوية. كما كشفت دراسة العامل في نصب المفعول به أن الخلاف بين النحويين لم يكن خلافًا لفظيًا، بل هو خلاف أصولي يمسّ تصور طبيعة العمل النحوي نفسه: أهو أثر للفعل وحده، أم للفاعل، أم لمجموعهما، أم لمعنى مجرد؟ وهذا يدل على عمق التفكير النظري في التراث النحوي.

وتبيّن من مسائل المفعول لأجله أن النقض عند الأستراباذي أسهم في التمييز بين الأنواع المتقاربة وظيفيًا، إذ كشف عن الفروق الدقيقة بين المفعول المطلق والمفعول لأجله، وأبرز أن الاشتراك في الصورة المصدرية لا يستلزم الاتحاد في الوظيفة النحوية. وأظهرت مسألة المفعول معه أن النقض لم يكن موجّهًا إلى الأقوال وحدها، بل إلى مبادئ التعليل نفسها؛ إذ ناقش الأستراباذي علّة "المخالفة" من جهة صلاحيتها التفسيرية، وكشف قصورها في تعليل النصب، مما يدل على أنه كان يختبر كفاية العلة لا مجرد شهرتها. وبينت مسألة المستثنى أن الأستراباذي كان شديد العناية بتفكيك الأقوال المشهورة، ولا سيما حين تتعدد جهات نسبة العمل، وقد أبرزت هذه المسألة أن مفهوم العامل عنده لا ينفصل عن التركيب والدلالة، بل يتأسس عليهما معًا.

وكشفت مسائل المنادى أن الأستراباذي كان يتعامل مع الخلاف في العامل الناصب تعاملاً يتجاوز الجانب الشكلي، فناقش الفعل المقدر، وحرف النداء، والمعنى، بما يدل على إدراكه العلاقة بين الوظيفة الإنشائية والأثر الإعرابي. وأوضحت مسألة تابع (أيّ) في النداء أن النقض عند الأستراباذي يؤدي وظيفة تقويم القياس؛ إذ لا يكتفي بقبول الوجه لسلامته الذهنية، بل ينظر في مدى استقامته مع الاستعمال العربي، وهو ما يكشف عن حضور معيار السماع إلى جانب معيار القياس. كما أظهرت مسألة المنادى المكرّر أن الأستراباذي كان يُعنى بتحليل البنية التركيبية الدقيقة، وأن النقض عنده يُستخدم للكشف عن أدق الاحتمالات الإعرابية في التركيب الواحد، لا سيما إذا تداخل فيه التوكيد والإضافة والإتباع.

وثبت من خلال هذه المسائل أن الأستراباذي لم يكن متعصبًا لمذهب البصريين أو الكوفيين، بل كان ينتقي من الأقوال ما يراه أوفق بالدليل، وبذلك مثّل نزعة علمية مستقلة داخل الشرح النحوي. ودلّت المسائل المدروسة على أن النقض عنده لم يكن هدميًا، بل كان أداة بنائية تسهم في إحكام الرأي النحوي، وتنقية المسألة من الأوجه الضعيفة أو غير المحكمة. كما أسهمت هذه المسائل في الكشف عن أن الخلاف النحوي في باب المنصوبات ليس خلافًا في الفروع وحدها، بل هو خلاف في أصول النظر النحوي، من حيث فهم العامل، وحدود القياس، ومكانة السماع، وصلة المعنى بالإعراب.

6. المراجع

1. الأبدي، الشيخ الإمام العلامة عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن قاسم المالكي النحوي (ت 920هـ). شرح كتاب الحدود. تحقيق: الدكتور المتولي بن رمضان أحمد الدميري. د.م: د.ط، 1413هـ/1993م.
2. ابن السراج، محمد بن سهل (ت 316هـ). الأصول في النحو. تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي. بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة، ط3، 1417هـ/1996م.
3. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت 392هـ). الخصائص. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب المصرية، د.ط، د.ت.
4. ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي (ت 672هـ). شرح الكافية الشافية. حققه وقدم له: الدكتور عبد المنعم أحمد هريدي. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ/1982م.
5. ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش النحوي (ت 643هـ). شرح المفصل. بيروت: عالم الكتب، د.ط، د.ت.

6. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف (ت 745هـ). ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة: الدكتور رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 1418هـ/1998م.
7. الاستراباذي، ركن الدين الحسن بن محمد بن شرف شاه (ت 715هـ). البسيط في شرح الكافية. تحقيق: الدكتور حازم سليمان الحلي. قم، إيران: المكتبة الأدبية المختصة، ط1، 1427هـ.
8. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت 577هـ). الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. تحقيق: الدكتور جودة مبروك محمد مبروك، راجعه: الدكتور رمضان عبد التواب. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط1، 2002م.
9. الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن سعيد (ت 577هـ). أسرار العربية. دراسة وتحقيق: محمد حسين شمس الدين. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1997م.
10. الباقولي، أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الباقولي الأصفهاني (ت 543هـ). شرح اللمع. دراسة وتحقيق: الدكتور محمد خليل مراد الحربي. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ط1، 2002م.
11. البصروي، الشيخ العلامة علي بن خليل بن أحمد بن سالم علاء الدين (ت 590هـ). شرح القواعد البصروية في النحو. دراسة وتحقيق: الدكتور عزام عمر الشجراوي. عمّان، بيروت: دار البشير، مؤسسة الرسالة، ط1، 1421هـ/2000م.
12. الجرجاني، الشيخ عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ). العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية. شرح: الشيخ خالد الأزهري الجرجاوي (ت 905هـ)، تحقيق وتقديم وتعليق: الدكتور البدراوي زهران. مصر: دار المعارف، ط2، 1988م.
13. الجليس، الحسين بن موسى الجليس النحوي. ثمار الصناعة في علم العربية. تحقيق: حنا بن جميل حداد. عمّان: وزارة الثقافة، د.ط، 1994م.
14. الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت 802هـ). ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة. تحقيق: طارق الجنابي. عالم الكتب، مكتبة نهضة مصر، ط1، 1407هـ/1987م.
15. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت 311هـ). معاني القرآن وإعرابه. شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب، ط1، 1408هـ/1988م.
16. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله (ت 581هـ). نتائج الفكر في النحو. حققه وعلق عليه: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1412هـ/1992م.
17. سيبويه، عمرو بن عثمان (ت 180هـ). الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي، ط3، 1408هـ/1988م.
18. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع. تحقيق: أحمد شمس الدين. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ/1998م.
19. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد (ت 790هـ). المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، ط1، 1428هـ/2007م.
20. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت 616هـ). التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين. تحقيق: الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. بيروت، لبنان: الدار اللبنانية، ط1، 1433هـ/2011م.
21. العوادي، الدكتور أسعد خلف. العلل النحوية في كتاب سيبويه. عمّان، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2008م.
22. الغلاييني، الشيخ مصطفى. جامع الدروس العربية. راجعه: الدكتور عبد المنعم خفاجة. صيدا، بيروت: المكتبة العصرية، ط28، 1414هـ/1993م.
23. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار النحوي (ت 377هـ). الإيضاح العضدي. تحقيق ودراسة: كاظم بحر المرجان. بيروت، لبنان: عالم الكتب، ط2، 1416هـ/1996م.
24. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور (ت 207هـ). معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي. مصر: دار المصرية للتأليف والترجمة، ط1، د.ت.
25. المالقي، أحمد بن عبد النور (ت 702هـ). رصف المباني في شرح حروف المعاني. تحقيق: أحمد محمد الخراط. دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية، د.ط، 1394هـ.
26. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت 285هـ). المقتضب. تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة. القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، 1415هـ/1994م.
27. المرادي، الحسن بن قاسم (ت 749هـ). الجنى الداني في حروف المعاني. تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1413هـ/1992م.
28. النيلي، تقي الدين إبراهيم بن الحسن، المعروف بالنيلي (من نحاة القرن السابع الهجري). الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية. تحقيق: الدكتور محسن بن سالم العميري. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط1، 1419هـ.

المستخلص باللغة الانكليزية

Abstract

This study examines the issue of critique in the accusative nouns in al-Basīṭ fī Sharḥ al-Kāfiyah by Rukn al-Dīn al-Astarābādhī (d. 686 AH), one of the most important grammatical commentaries that absorbed points of disagreement between the Basran and Kufan schools and revealed the mechanisms of grammatical debate and argumentation in the treatment of accusative structures. The study is based on a

central question: How did al-Astarābādhī address cases of critique in the accusative nouns, and what effect did this have on grammatical preference and on highlighting the force of argument among the different schools? It seeks to achieve a number of objectives, most importantly: clarifying the concept of critique and its connection to grammatical disputation, identifying the issues in which it appears in the chapters on accusative nouns in al-Basīṭ, uncovering al-Astarābādhī's موقف toward the opinions of grammarians on these issues, and explaining the principles on which he relied in accepting, rejecting, or preferring particular views. The study adopts a descriptive-analytical method, based on examining the texts of al-Basīṭ, tracing the passages in which al-Astarābādhī presents cases of disagreement and critique in accusative structures, and analyzing his methods of argumentation, objection, and preference, while comparing his positions with those of major grammarians such as Sībawayh, al-Mubarrad, al-Farrāʾ, al-Zajjāj, Ibn ʿAṣfūr, and al-Anbārī. The study addresses several issues, most notably: the governing element behind the accusative of the direct object, the cause of the accusative in the object of purpose, the cause of the accusative in the comitative object, the governing factor in the accusative of the exception, the governing factor of the vocative, the accusative of the dependent element of "ayy" in vocative constructions, and the accusative in the repeated vocative. The analysis shows that al-Astarābādhī was not merely a transmitter of opinions; rather, he engaged in a systematic critical examination, weighing arguments, discussing causes, rejecting what he considered weak, and in many cases preferring the view supported by the stronger evidence, without committing himself to absolute partisanship toward any one school. The study concludes that critique in the issues of accusative nouns in al-Astarābādhī's work functioned as an effective scholarly tool for exposing weaknesses in grammatical reasoning, contributed to clarifying the nature of the debate between the Basran and Kufan schools in this area, and demonstrated that al-Basīṭ offers rich material revealing al-Astarābādhī's intellectual independence and his inclination toward precision and careful scrutiny in discussing grammatical causes and governing elements. Thus, the study shows that examining critique in the accusative nouns in al-Astarābādhī's work reveals an important aspect of the maturity of Arabic grammatical thought and highlights the value of al-Basīṭ fī Sharḥ al-Kāfiyah as a broad field for scholarly dialogue and critical examination in the study of Arabic grammar.